أكد ان الترقية تتطلب تحديثا جذريا للبنية التحتية بشكل كامل وبشتى روافده

الغانم: تخصيص الشركة والتعاون مع مشغل عالمي بيد «أسواق المال»

قال رئيس مجلس ادارة شركة بورصة الكويت طلال الغانم امس الثلاثاء إن هناك خطوطا عريضة وإجراءات استباقية لعملية تخصيص الشركة كلها "بيد هيئة أسواق المال" وأهمها ما يتعلق بالتعاون مع مشغل عالمي.

وأكد الغانم في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ضرورة تذليل كافة العقبات التي تواجه الاوساط الاستثمارية والتعاون مع الجهات المختلفة لإبراز (بورصة الكويت) بالصورة التي يجب أن تظهر بها.

وأوضح أن هيئة أسواق المال وضعت خطة من أجل خصخصة (بورصة الكويت) بما يتوافق مع أحكام المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وذلك باعتبارها الجهة التي اختصها القانون لتولي هذه المسألة.

واضاف "نحن على ثقة تامة بقيام الجهات المعنية في الهيئة بتلك الخطوات وفق الاستحقاقات التي نصت عليها مواد القانون المنظمة لذلك".

وفي شأن ترقية (بورصة الكويت) إلى الأسواق الناشئة بين الغانم ان هذه الترقية تتطلب تحديثا جذريا في البنية التحتية للسوق بشكل كامل وبشتى روافده التي تتمثل في (البورصة) و(الكويتية للمقاصة) وشركات الوساطة المالية.

وقال ان (البورصة) وضعت خلال الفترة الماضية خطة استراتيجية لاستيفاء المعايير العالمية للترقية إلى الاسواق الناشئة في حين أدت هيئة اسواق المال دورها باعتبارها منظما للسوق في الوقت الذي تحرص فيه على الترويج الفني الهادف له.

وذكر ان وفدا من هيئة اسواق المال و(البورصة) و(المقاصة) برئاسة نائب رئيس مجلس المفوضين مشعل العصيمي عقد لقاءات منظمة مع المؤسسات العالمية لالقاء الضوء على التطورات التي تم اتخاذها خلال الفترة الاخيرة ويعد ذلك من الاجراءات المهمة التي تقوم بها الهيئة في هذا الشأن.

واشار الى انه تم قبل فترة البدء بمشروع ما بعد التداول الذي يهدف إلى تحديث أنظمة وآليات التسوية والتقاص الذي تتضمنه المنظومة بالتعاون مع البورصة والمقاصة.

واوضح ان (البورصة) كانت قد وضعت خطة استراتيجية واضحة لضمان عملية تحول سلسة من خلال وضع أنظمة وعمليات جديدة للسوق في الوقت الذي تهدف فيه (البورصة) الى خلق سوق إقليمي تنافسي يعتمد على أفضل المعايير العالمية مع التركيز على العمليات التشغيلية اليومية وإدخال منتجات وأدوات جديدة للسوق.

وعن شركات الوساطة اكد الغانم أهمية شركات الوساطة وتعاونها من أجل تحقيق التحول بالسوق الكويتي إلى مرحلة أكثر تطورا مبينا "ان ما تقدمه تلك الشركات حتى الان جيد لكن هناك المزيد من المتطلبات التي تستدعي تعاونا أكبر في المستقبل بهدف الوصول الى الوسيط المؤهل". وذكر ان هناك استجابة إيجابية من شركات الوساطة المالية جاءت نتيجة حرص بورصة الكويت على التواصل مع هذه الشركات بشكل مستمر لاطلاعهم على آخر مستجدات العمل وأحدث منتجات وخدمات الشركة.

واضاف ان (البورصة) تنوي عقد لقاءات واجتماعات شهرية مع الوسطاء لمناقشة وبحث ما يطرأ من أمور وتحديات تتعلق بدورة العمل والمهام التي يقدمها القطاع في السوق ومن ثم وضع الحلول والمعالجات المناسبة.

طلال الغانم

واشار الى حرص الشركة على دعوة ممثلي تلك الشركات للمشاركة في ما تقيمه (بورصة الكويت) من ندوات وورش عمل للاجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم ومن ابرز هذه الورش تلك التي تم تخصيصها حول مسودة قواعد التداول (اي بي تي ام 1) التي تم إطلاقها من قبل (البورصة).

وعن موضوع "صانع السوق" قال الغانم ان "صانع السوق" يعد إحدى الوسائل المهمة التي تستهدف بشكل خاص تعزيز سيولة الأوراق المالية المدرجة في البورصة ومن ثم تحسين كفاءة السوق وتفعيل أدواته بشكل عام مبينا انه نموذج يمثل جزءا لا يتجزأ من عمليات سوق الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم.

واضاف انه من المتوقع أن تسهم مثل هذه الأدوات في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وتطوير سوق المال وجعله سوقا إقليميا رائدا ما يعود بالفائدة على البورصة الكويتية والاقتصاد بشكل عام.

وذكر أنه سيتم مراجعة الشروط والقواعد المقررة "وفي حال كانت هناك أية ملاحظات من صناع السوق المتوقعين فلا شك انها ستعالج دون الإخلال بما هو مطلوب وفقا للنماذج العالمية" مشيرا الى أن الهيئة ألزمت (البورصة) بمهمة وضع الضوابط والقواعد التفصيلية لعمل صانع السوق حيث انجزت الشركة تلك المهمة بنجاح خلال الفترة الممنوحة لها.

وبين انه يبقى على الجهات الساعية أو المهتمة للدخول كصناع للسوق الحصول على التراخيص أو التقدم لها بحسب رغبتها "أما الموافقة من عدمها فمن صلاحيات هيئة أسواق المال وهي صاحبة السلطة المطلقة في ذلك".

وذكر ان الباب مفتوح لتقدم أي شركة للحصول على التراخيص اللازمة التي تستوجب الفصل التام ما بين نشاط ومحافظ صانع السوق وبين أي تراخيص أو نشاطات ومهام أخرى تقوم به نفس الجهة.

وفي ما يتعلق بالكوادر الوطنية اكد الغانم ان الشركة سعت منذ بداية تأسيسها نحو اجتذاب الكوادر الوطنية ذات الخبرة والكفاءة كي تسهم في تحقيق الأهداف العامة التي تأسست الشركة من اجلها.

وقال ان الشركة حرصت على الاستثمار في مواردها البشرية من خلال تقديم برامج التدريب اللازمة لتنمية مهاراتهم وتعزيز خبراتهم بالاضافة الى سعيها نحو توفير بيئة عمل صحية تسمح بالابتكار وبذل الجهد وإبراز المواهب وحرصها على تطبيق الأطر القانونية الخاصة بالتكويت.

وذكر ان الشركة تسعى جاهدة لإحلال العنصر الكويتي في كافة الوظائف فيها "إلا أن بعض الوظائف تحتاج الى مهارات معينة نسعى لتأهيل الشباب الكويتي لشغلها عبر رفع كفاءتهم من خلال التدريب المستمر الذي نعول عليه كثيرا لرفع مهارات العنصر الكويتي".

وحول نظام التداول الحالي اكد الغانم أن النظام الحالي للتداول يخضع للتحديث المستمر وفقا لما يطرأ من مستجدات وبحسب مشروعات تطوير السوق والانتقال تدريجيا لمراحل منظومة ما بعد التداول بما يواكب الخطة المعتمدة من الهيئة.

وبين ان (البورصة) تحرص على مواكبة ما يشهده عالم التكنولوجيا من تطورات وما يترتب عليها من انعكاسات على أسواق المال "إذ نعمل على توفير آخر ما توصلت اليه الأسواق المتطورة في هذا المجال".

ولفت الى ان الشركة قامت خلال أشهر قليلة من توليها لمهامها التشغيلية باطلاق نظام الشركات الإلكتروني لإفصاحات وإعلانات الشركات المدرجة عن التطورات الخاصة بها لاسيما ما يتعلق بالمعلومات الجوهرية وغيرها.

وقال الغانم ان بوابة الإفصاح الآلي لبيانات الشركات المدرجة هي عبارة عن أداة قامت (بورصة الكويت) بتصميمها وتطويرها بهدف توفير نظام يتيح نشر المعلومات المالية الموثقة لكافة الشركات المدرجة في السوق ويستخدم كمرجع يعتمد عليه ويستقي منه جميع المساهمين معلوماتهم.

واضاف ان البوابة تتيح للشركات المدرجة فرصة تحميل بياناتها وأخبارها وقوائمها المالية فضلا عن كافة الإفصاحات والإعلانات الخاصة بها من خلال صفحتها على موقع البورصة مع كامل الصلاحية لتحديث هذه المعلومات بشكل منتظم.

وذكر ان بوابة الإفصاح الآلي لبيانات الشركات المدرجة تؤكد على التزام (البورصة) بتعزيز مستويات الشفافية والفعالية في السوق "فالموقع الإلكتروني لبورصة الكويت يشكل المرجع المعلوماتي الرئيسي لكافة المساهمين".

واوضح "انه من واجبنا التأكد من أن الوسيلة المستخدمة لجمع الأخبار ونشرها تعتمد على أحدث التقنيات وأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وتحميلها على الموقع حديثة ومصدقة".

وأشار إلى أن هذا النهج يتوافق مع الهدف المتمثل في النهوض بالسوق تدريجيا ليصل إلى المستويات العالمية فضلا عن توفير أحدث الأدوات والنظم والمنتجات التي من شأنها الارتقاء بمستوى عمليات (البورصة) ومعاييرها.

وأفاد بأن (البورصة) قامت أخيرا بإطلاق موقعها الإلكتروني الجديد رسميا والذي يتميز بحداثه التصميم وسهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات والخدمات المتوافرة ما يمكن زوار الموقع من إيجاد معلومات السوق بأيسر السبل.

واوضح الغانم ان تدشين الموقع رسميا جاء بعد إطلاق الإصدار التجريبي للموقع حيث تم جمع الملاحظات القيمة واستقبال تعليقات المتداولين وآرائهم عن الموقع بهدف تحسينه ليلبي احتياجات وتطلعات المتعاملين مع البورصة.

وذكر ان الموقع الجديد يتوافر باللغتين العربية والإنجليزية ويقدم للمتداولين معلومات أوسع بكثير مقارنة بالموقع السابق ويشمل تقديم مجموعة من الرسوم البيانية الجديدة والبيانات الفورية وآخر الأخبار المتعلقة بالبورصة.

واشار الى ان أبرز ما يضمه الموقع تقويم يشمل أهم الفعاليات المتعلقة بالبورصة والشركات المدرجة بهدف إبقاء كل الأطراف ذات الصلة وخصوصا المستثمرين على علم ودراية بآخر تطورات السوق وخاصة تلك التي تؤثر على أسعار الأسهم.

وحول تفعيل خدمات التداول قال الغانم إن تفعيل خدمات التداول التي تعرف بسوق خارج المنصة أو (او. تي.سي.) يتطلب أمرين الأول هو وضع القواعد اللازمة لتنظيم هذا السوق وكيفية التداول فيه والثاني هو إنشاء نظام آلي للتداول بما يحقق سهولة وسرعة تلك التعاملات تحت مظلة السوق المستهدف.

وتطرق الى انجاز القواعد التي تخضع للمراجعة النهائية من قبل هيئة السوق الى جانب عمل البورصة على تفعيل النظام الآلي للتداول في هذا السوق. وذكر أن هناك ما يقارب 1800 شركة غير مدرجة بعضها يتداول بنظام البونات الخارجية المعمول به منذ زمن (او ما يطلق عليه سوق الجت).

واستدرك الغانم بالقول ان النظام الجديد الذي طرح على الموقع نموذجه للاستئناس بآراء الأوساط الاستثمارية سيكون أرضية خصبة لتداول الكثير من الأدوات ليس فقط الأسهم غير المدرجة بل الصكوك والسندات والشركات المشطوبة وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من قبل الجهات المعنية للوقوف على مدى توافقها مع الأطر المتبعة للتداول.

واكد في هذا الصدد الاهتمام بوضع كافة التعاملات الخاصة بالأوراق المالية غير المدرجة (بما فيها الشركات المنسحبة أو المشطوبة) في نطاق قانوني يعتمد على الشفافية والوضوح موضحا ان إتاحة المجال للتداولات خارج المنصة هي "خدمة مهمة تقدم لأسواق المال الحديثة..ونحرص عليها".

واضاف ان البورصة تتابع النظام الذي انطلق مع المرحلة الأولى من منظومة التداول كتجربة مطبقة في أسواق عالمية مختلفة مشيرا الى مرونة القواعد المتبعة وقابليتها للتعديل أو التحديث وقتما يتطلب الأمر والحدود السعرية.

وشدد على ضرورة الوعي بأن إجراء أي تعديل يتطلب دراسات ومقارنات يخضع جانب منها للبحث قابلة للبحث بما يخدم الصالح العام.

واشار الغانم الى استمرار مجلس الادارة والادارة التنفيذية بتقديم كل ما هو مبتكر وجديد من مقترحات ورؤى بعد اعتمادها من قبل الجهات الرقابية والفنية.

وعن اصدار الصكوك اكد كفاية اللائحة التنفيذية لقانون هيئة اسواق المال (الكتاب العاشر) في تنظيم عملية اصدار الصكوك ومعالجتها "دون الحاجة لقانون منفصل" مشيرا الى التفويض الكامل الذي منحه القانون للهيئة حول التعامل مع الاوراق المالية ومنها الصكوك الاسلامية وغيرها من أدوات الدين مثل السندات.

وقال ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتها تنظم كافة الامور المتعلقة بالصكوك ابتداء من آلية الاصدار مرورا بالمنشأ والمصدر وصولا الى مرحلة انقضاء الصكوك بصوره المختلفة.

وردا على تقييم اداء شركة البورصة منذ توليها المسؤولية في عام 2014 حتى الان اوضح الغانم ان الشركة استطاعت أن تحقق خلال الفترة القصيرة الماضية الكثير من المتطلبات الفنية التي تحاكي المعمول به في الاسواق العالمية بدعم كامل من هيئة أسواق المال وهذا الأمر يمثل "بداية حقبة جديدة لإدارة تعمل بروح القطاع الخاص".

واضاف ان بورصة الكويت تمكنت خلال فترة وجيزة من تحقيق كم من "الإنجازات والنجاحات" ساهمت بشكل كبير في تعزيز مكانتها وثقة المستثمرين فيها وفي مقدمتها نظام وقواعد نشاط الأدوات الاستثمارية الجديدة.

واكد مواصلة العمل وبذل المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف المنشودة في ظل رقابة الاوساط الاقتصادية لما تحققه البورصة من تطورات على صعيد المقترحات المقدمة الى هيئة اسواق المال وغيرها.

وحول أبرز الخطط التوسعية المستقبلية اوضح الغانم ان المرحلة الحالية ترتكز على تنظيم السوق ووضع الاطار القانوني والقواعد التنظيمية لحماية المتعاملين ومدخراتهم وهذه المرحلة "قاربت على الانتهاء".

واعرب في هذا الصدد عن تفاؤله بأن تبدأ البورصة في طرح منتجات جديدة تجذب من خلالها المتداولين المحليين والعالميين مؤكدا ان من بين أهم تلك المنتجات المشتقات وسوقا نظاميا للسندات يتيح تبادل السندات "وبالتالي توفير سيولة سريعة".

واشار الى توجه لانشاء معهد تدريب على غرار معهد الدراسات المصرفية يقوم بوضع برامج تدريبية لاعضاء البورصة لتطوير مهاراتهم.

وعن رؤى الادارة وتوجهاته الخاصة بعد تولي منصبه الجديد قال الغانم "انا ابن السوق وسأبدأ من حيث انتهت الإدارة السابقة ولا سقف لطموحنا" مؤكدا السعي الى استعادة السوق لمركزه الريادي بالمنطقة.

وأوضح ان هذه الرؤى تحت الدراسة في الوقت الحالي تفاديا للقرارات الارتجالية والاثار السلبية على المتعاملين معربا عن تفاؤله باقامة مناخ تعاوني ومتناغم بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتطوير السوق ومواكبة اخر التطورات.

وحدد التوجهات الاستراتيجية المعتمدة في جعل (بورصة الكويت) بيئة جاذبة للمستثمرين قائمة على منهجية واضحة وصريحة تعكس المناخ الاقتصادي للبلاد مشيرا الى توافر الكوادر والكفاءات والخبرات التي تستطيع ان تساهم في تحقيق العديد من الإنجازات الفريدة خلال الفترة المقبلة

مقر البورصة

- البورصة وضعت خطة إستراتيجية واضحة لضمان عملية تحول سلسة
- شركات الوساطة جاءت نتيجة حرص البورصة على التواصل معها بشكل مستمر
- «صانع السوق» إحدى الوسائل التي تستهدف تعزيز سيولة الأوراق المالية
- الشركة تسعى جاهدة لإحلال العنصر الكويتي في كافة الوظائف فيها
- بوابة الإفصاح الآلي عبارة عن أداة لإتاحة نشر المعلومات المالية الموثقة
- تفعيل خدمات التداول يتطلب وضع قواعد لتنظيم السوق وإنشاء نظام آلي للتداول

أعيان تبدأ طرح موديلات 2018 بمعارضها

الأنبعي: موديلات كيا متوفرة للتأجير التشغيلي في معارضنا

في سياق سعيها لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء، ومن أجل تحقيق توقعات العملاء وتجاوزها، أعلنت شركة أعيان الكويت للسيارات (أعيان أوتو) عن بدء طرح موديلات 2018 من سيارات كيا موتورز للعملاءفي خدمة التأجير التشغيلي. جاء هذا في تصريح للشركة أعلنت فيه عن توفير موديلات كيا 2018، وذلك بالتعاون مع مجموعة الوكالات الوطنية، الوكيل المعتمد لسيارات كيا موتورز العالمية في دولة الكويت.

وذكر فريح الأنبعي، مدير التأجير في شركة أعيان أوتو،أن هذه الدفعة من سيارات كيا تعد باكورة موديلات 2018 التي تسعى أعيان لطرحها مبكراً من أجل إتاحة الفرصة للعملاء من الأفراد والمؤسسات للحصول عليها. مضيفاً أن سيارات كيا تعد من الموديلات المرغوبة من العملاء في برنامج الإجارة التشغيلية الذي تتميز به شركة أعيان.

وأكدالأنبعيأن هذه الموديلات متوفرة الآن في معرض الشركة في الري بأسعار تنافسية ومزايا تفضيلية لعملاء الإجارة التشغيلية. مبيناً أن خدمة التأجير التشغيلي التي تتميز بها أعيان توفر الكثير من المزايا للعملاء من الشركات والأفراد. فهي تتيح للشركات والأفراد إمكانية تغيير سياراتهم

فريح الأنبعي

كل سنة أو سنتان دون عناء بيعها أو تثمينها، مما يوفر عليهم الوقت والجهد والمال. كما تعد خدمة الإجارة التشغيلية اقتصادية وتوفر للعملاء المال والوقت من خلال خدمات "أثناء الإجارة" التي تضمباقة متكاملة من الخدمات مثلالصيانة الشاملة أثناء مدة العقد وتأمين ذهبي شامل وسيارة بديلة عند دخول السيارة للصيانة لمدة تزيد عن 24 ساعة أو في حالة الحوادث، إضافة إلى خدمة الطريق على مدار الساعة.

وأشار الأنبعي إلى جهود أعيان المتواصلة لابتكار وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات ورغبات العملاء، حيث قامت باستحداث خدمةالتأمين الماسيالتي تعد من الخدمات المميزة التي دأبت شركة أعيان على تقديمهاللعملاء، إذ توفر للمشتركين فيها مجموعة من المميزات التأمينية الاضافية لتوفر للعملاء أقصى معايير الاهتمام.

يذكر أن شركة أعيان أوتو تمتلك أكبر معرض لتأجير السيارات في منطقة الري، شارع محمد بن القاسم. وهو المعرض الرئيسي لنشاط الشركة ويتضمن ساحة عرض خاصة للسيارات الجديدة للتأجير التشغيلي متنوعة الماركات والأحجام، ليجد العميل ما يناسبه من سيارات التأجير، ويمكن التواصل مع الشركة ومتابعة العروض اليومية من خلال عدة قنوات انشأت لخدمة العملاء متمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي @aayanauto، وموقع الشركة الإلكتروني .www aayanauto.com والذي يستطيع من خلاله الاطلاع على جميع السيارات لديها وتقديم طلب عبر الموقع أو الاتصال على مركز الاتصال 1880066 حيث يقوم موظف مختص بخدمة العميل وتقديم المعاملة هاتفياً لراحة عملائنا والتميز في خدمتهم.

أكثر من 160 طالبا كويتيا يحتفلون بتخرجهم من برنامج التدريب الصيفي لدى الشايع

احتفل نحو 160 من الطلبة الكويتيين بتخرجهم من برنامج التدريب الصيفي لدى شركة محمد حمود الشايع بعد أن قضوا أربعة أسابيع بالعمل لدى عدد من محلات العلامات التجارية التي تديرها الشركة، بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة. وتسلم الطلبة شهادات تخرجهم خلال حفل أقيم في مبنى إعادة الهيكلة الرئيسي في الرقعي، بحضور ممثلين عن البرنامج وعدد من مديري ورؤساء الأقسام من شركة الشايع.

ويهدف برنامج التدريب الصيفي إلى تعريف الشباب الكويتي بقطاع التجزئة من خلال العمل في المحلات التجارية التي تديرها الشركة جنباً إلى جنب مع الموظفين وتدريبهم على المهارات الأساسية للعمل في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا الإطار، ثمن طارق الكندري، مدير مشروع تدريب الطلبة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، الدور الرائد الذي تلعبه شركة الشايع في إطار المسؤولية الاجتماعية والتزامها بتطوير الشباب الكويتي وتزويدهم بالمهارات الأساسية في إدارة محلات التجزئة بما له من تأثير إيجابي على حياتهم، وقال «من الضروري أن يكتسب الطلبة والخريجون مهارات عملية تصقل ما تعلموه بشكل نظري في المدارس والجامعات. إنه لأمر يدعو للسرور أن نرى الأثر الواضح لهذا البرنامج على الطلبة المشاركين فيه والتغيير الملموس في شخصياتهم وسلوكهم وقدراتهم.»

بدوره، أوضح أندرو ستوتر بروكس، المدير الإقليمي للتطوير والتعليم في شركة الشايع، أن هذا البرنامج يشكل جزءاً أساسياً من التزام الشركة بتدريب الشباب الكويتي وتوفير فرص عمل لهم، قائلاً: «نحن ملتزمون بتطوير الشباب الكويتي اليوم لأننا نرى فيهم قادة المستقبل، ونحرص على تزويدهم بالمهارات الأساسية في إدارة محلات التجزئة وتعريفهم بأهمية هذا القطاع واستعراض الفرص الوظيفية المتوفرة فيه. فهذا البرنامج هو أحد أهم المبادرات الرائدة التي تسهم في تطوير وتنمية مهارات الشباب الكويتي المهتم بالعمل في القطاع الخاص.»

وقد عمل المتدربون خلال هذه الفترة مع عدد من العلامات التجارية المشاركة في البرنامج مثل ستاربكس، واتش آند ام، ومذركير، ودبنهامز، وأمريكان إيجل، وباث أبودي وركس، ومك، وبوتري بارن، وكيدزانيا. وتعرفوا على كيفية إدارة المحلات وتشغيلها واكتسبوا العديد من المهارات والخبرات في المبيعات والعروض وخدمة الزبائن وعرض المنتجات وإدارة المخزون.

صدور العدد الجديد من مجلة «الوطنية»

صدر عدد شهر أغسطس من مجلة "الوطنية"، التي تصدرها دائرة العلاقات العامة والإعلام بشركة البترول الوطنية الكويتية ، واحتوى العدد على موضوعات عدة، تنوعت ما بين النفطية والصحية والتثقيفية والتوعوية، حيث أبرزت المجلة مشاركة فريق الإطفاء التابع للشركة في مهرجان رجل الإطفاء، الذي أقيم مؤخراً، كما تطرقت إلى توقيع اتفاقيات نقل عقود بعض المشاريع إلى الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة.

وتزامناً مع ذكرى الغزو الغاشم، خصصت المجلة حيزاً بارزاً من صفحاتها للحديث عن المناسبة، وذلك على لسان أحد موظفيها وهو علي أكبر، الذي يعمل رئيس وردية في مصفاة ميناء الأحمدي، حيث استعرض ذكريات تلك المحنة، التي عايش أحداثها لحظة بلحظة، حتى منَّ الله عز وجل على الكويت وشعبها بالتحرير.

حمل العدد في طياته كذلك عناوين أخرى مثل: وحدة مناولة الكبريت، والمصفاة القديمة تتقاعد في أكتوبر 2018، وظاهرة التسرب في الصناعات البترولية، وابتكار أحد موظفي "البترول الوطنية"، وهو المهندس رائد الأحمد مواصفات جديدة للمسح الضوئي، فضلاً عن مقالات أخرى علمية وقانونية وغيرها.

وقالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في الشركة خلود المطيري: "سعينا في الآونة الأخيرة إلى إحداث نقلة نوعية في هذه المجلة من حيث الشكل والمضمون، لكي تتوافق مع تطلعات الشركة والقطاع النفطي عموماً، ولتواكب كذلك التطورات التقنية في مجال الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة".

وأضافت إن مجلة "الوطنية" بمثابة نافذة تسعى الشركة من خلالها إلى عرض مجمل مشاريعها وأنشطتها، والتعريف بأدوارها المختلفة، على الصعيدين الاقتصادي، والمجتمعي، وغير ذلك.

عدد جديد من مجلة الوطنية